مخطوطات البحر الميت بين الحقيقة والأحقيّة

أحمد لاش

نتطرق في هذا البحث إلى موضوع من أهم المواضيع التي شغلت الأوساط العلمية والأكاديمية على مدى السبعة عقود الماضية، والتي محورها هو أحد الاكتشافات الأثرية، والتي اعتبرت واحدة من أهم الاكتشافات خلال القرن العشرين، وهي ما عُرف بمخطوطات البحر الميت، أو مخطوطات قُمران، فقد تسبب ذلك الاكتشاف في سجالات متعددة اختلط فيها العلمي بالسياسي والتاريخي بالقانوني، وما زالت تلك السجالات مستمرةً منذ ظهور أول مخطوطة من تلك المخطوطات سنة ١٩٤٧ ولغاية يومنا هذا. وفي بحثنا هذا الذي نُبحر فيه برفقة القارئ الكريم برحلتنا إلى الماضي منذ لحظة اكتشاف تلك المخطوطات، لن نغوص خلالها في الجوانب العلمية، والتحليلات اللغوية لما تحتويه تلك المخطوطات من نصوص، فذلك مبحث يطول الحديث فيه، وقد سخّر الكثير من الباحثين والمختصّين جُلّ وقتهم للعمل عليه، كثيرٌ منهم غربيون وقلّةٌ منهم عرب، فعشرات المجلّدات ومئات المقالات لم توفِ هذا الموضوع حقه بعد، إنما جُلّ ما نصبو إليه من خلال هذا البحث، هو تقديم قراءة تاريخية مُختصرة لعملية اكتشاف تلك المخطوطات، وكيف كان صدى اكتشافها بالنسبة للباحثين على مستوى العالم، والجهود الأردنية الرسمية التي بُذلت للحفاظ على تلك المخطوطات، والأحقية القانونية للدولة الأردنية في تلك المخطوطات، خاصة بعد أن تم سلبها من قبل دولة الاحتلال الصهيوني مثلما سُلبت بقية فلسطين ممثلة بأراضي الضفة الغربية إبان حرب ١٩٦٧ ودُرتها القدس الشريف.

إن حادثة اكتشاف المخطوطات وما تبعها من أحداث قد تناولها الكثير من الكتّاب والباحثين، وقد يكون ما قام به الدكتور الجليل عمر الغول مدير المشروع الأردني لمخطوطات البحر الميت وفريقه، من ندوات وسلسة محاضرات خاطبت مختلف الشرائح الإجتماعية من طلاب مدارس وجامعات وأكاديميين، من أبرز الأعمال التي أخذت على عاتقها تعريف المواطنين بأهمية تلك المخطوطات. أما حديثنا عن رحلة اكتشاف مخطوطات البحر الميت وما تبعها، فسنتناوله من خلال نظرة دائرة الآثار العامة في ذلك الوقت لأهمية تلك المخطوطات، والدور الذي قام به كادرها بالتعاون مع باقي أجهزة الدولة للحفاظ على تلك المخطوطات. دون الغوص في التفاصيل وآلاف الوثائق الخاصة بهذا الموضوع التي تثبت الحق القانوني لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتلك المخطوطات والتي في معظمها مصنّفة ضمن الوثائق المحمية وغير الخاضعة للنشر، كون النزاع حول ملكية تلك المخطوطات مازال مستمرًا ولم ينتهِ بعد.

بداية الاكتشاف

لم يكن يخطر ببال أحد رعاة عرب التعامرة على الشاطئ الغربي للبحر الميت، وهو السيد محمد الذيب التعمري عندما كان يتتبع إحدى أغنامه التي أوت إلى أحد الكهوف القريبة من موقع قمران أو ما يُعرف لدى المحليين بعين الفشخة، بحدود سنة ١٩٤٧، أن

ما سيعثر عليه في ذلك الكهف من مخطوطات مخبأة داخل جرار فخارية، ستكون واحدة من أهم الاكتشافات الأثرية خلال تلك الفترة، فكان أن عُثر في ذلك الكهف على ثماني مخطوطات جلدية، وجدت طريقها سريعًا إلى واحد من أشهر تجّار العاديات في القدس وهو (خليل إسكندر شاهين) المعروف ب (كندو)، والذي بدوره قام ببيع ثلاث من تلك المخطوطات للأستاذ (سكونك) من الجامعة العبرية، وأربع منها إلى مطران السريان رئيس اساقفة أبرشية القديس مرقس في القدس (متروبوليتان أثناسيوس يشوع صموئيل)، والذي قام بتهريبها في ربيع ١٩٤٨ عن طريق لبنان إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لغايات بيعها لإحدى الجامعات أو المؤسسات العلمية هناك، أما المخطوطة الثامنة والتي يبلغ طولها حوالي (ثمانية أمتار وستين سنتمترًا)، فقد احتفظ بها كندو في منزله بانتظار المشتري المناسب، إلى أن استولت عليها قوات الإحتلال الإسرائيلي في أعقاب حرب ١٩٦٧. وهنا يظهر لدينا ثلاث مخالفات صريحة يعاقب عليها قانون الآثار الفسطيني لسنة ١٩٣٩ والذي كان معمولًا به خلال فترة تلك الأحداث، وتلك المخالفات ارتكبها كل من محمد الذيب التعمري ومن كانوا معه لدى الكشف عن تلك المخطوطات وبيعها، وكذلك الأمر بالنسبة لتاجر العاديات (كندو) الذي قام بشرائها، ومن اشتروها منه سواء الأستاذ (سكونك) أو رئيس أساقفة أبرشية القديس مرقس في القدس، والذي قام بمخالفة إضافية وهي تهريبه لتلك المخطوطات. فالمادة رقم (٣) من قانون الآثار الفلسطيني لسنة ١٩٣٩ تنص على ما يلي: (يقتضي على كل شخص يكتشف أثرًا قديمًا دون أن يكون مرخصًا له بالتنقيب عن الآثار وفقًا للمادة ٦ من هذا القانون أن يبلغ الأمر في الحال إلى أقرب موظف من موظفي الدائرة أو إلى أقرب قائم مقام وأن يقوم بأية إجراءات أخرى قد تعين). أما المادة رقم (٤) من ذلك القانون فتنص على : (ولا يكون لأي شخص أي حق أو منفعة في ذلك الأثر لأنه صاحب الأرض التي اكتُشف فيها أو لأنه مُكتشفه ولا يحق له أن يتصرف فيه وكل شخص نُقل إليه الأثر لا يكون له أي حق فيه ولا يحق له أن يتملكه). وكذلك تنص المادة رقم (١٢) من ذلك القانون على أنه (لا يجوز لأي شخص أن يصدّر أي أثر قديم من فلسطين إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من المدير). لم تكد حرب ١٩٤٨ تضع أوزارها إلا وكان خبر اكتشاف المخطوطات القديمة الذي تفشّى بين أفراد عرب التعامرة قد وصل إلى الجهات الرسمية الأردنية، فعرب التعامرة الذين يرفضون الإفصاح عن مصدر تلك المخطوطات يتقاطرون على دكان التاجر كندو وعلى غيره من المهتمين حاملين معهم قطعًا وجذاذات من تلك المخطوطات بُغية بيعها، فقامت الحكومة الأردنية بتكليف النقيب في الجيش العربي في ذلك الوقت المرحوم (عكّاش الزبن) لمعرفة مصدر تلك المخطوطات التي يتداولها عرب التعامرة ولم يمضِ وقت طويل حتى قام بتحديد الكهوف التي عُثر بداخلها على تلك المخطوطات، ليقوم بحمايتها من عبث العابثين لحين قيام الجهات الرسمية باستكشافها بالطرق العلمية، على الجانب الآخر حاول كل من السيد لانكستر هاردنج مدير عام دائرة الآثار الأردنية في ذلك الوقت ومتحف الآثار الفلسطيني الذي كان السيد هاردنج يشغل منصب الأمين فيه، بمحاولة سحب ما بأيدي الناس من تلك المخطوطات والجذاذات عن طريق شرائها وإيداعها في متحف الآثار الفلسطيني، وفي نفس الوقت تم مخاطبة الأستاذ رولاند ديفو أحد الأباء الدومينيكان في المدرسة الفرنسية لعلم التوراة والآثار بالقدس، وكذلك تم مخاطبة المدرسة الأمريكية للأبحاث الشرقية للقيام بمشروع مشترك (مسح وتنقيب) مع دائرة الآثار العامة ممثلة بالسيد لانكستر هاردنج، وذلك لاستكشاف عشرات الكهوف المنتشرة في منطقة قمران وما حولها، فما كان من الأب ديفو الذي كان يقوم بالتنقيب في تل الفارعة سوى الاستجابة الفورية لطلب السيد هاردنج وتحويل مخصصات حفرية تل الفارعه لمشروع قمران وكهوفها، وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة الأمريكية للابحاث الشرقية، ليستمر العمل والاستكشاف في ذلك الموقع لمواسم عديدة. من ناحية أخرى علمت الحكومة الأردنية بما قام به مطران السريان في القدس من تهريب للمخطوطات الأربع إلى الولايات المتحدة لبيعها لإحدى الجامعات أو المؤسسات العلمية وذلك بحجة جمع الأموال لإصلاح كنيسته التي دمرت حرب ١٩٤٨ أجزاء منها، فقام السيد لانكستر هاردنج بإعلام الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بعدم قانونية شراء تلك المخطوطات المهربة بطريقة غير قانونية، فلم تقم أي من تلك المؤسسات بالموافقة على شرائها

تحسبًا للعواقب القانونية، إلا أن مطران السريان قد وجد من يشتريها منه بمبلغ ربع مليون دولار، أما الشخص الذي اشترى تلك المخطوطات الأربعة منه فكان يعرّف على نفسه باسم (Mr. Green) حيث تبين فيما بعد أن السيد جرين هذا لم يكن سوى السيد (أورلنسكي) من الجامعة العبرية والذي قام بنقل تلك المخطوطات الأربع إلى الجامعة العبرية لتُضاف إلى المخطوطات الثلاث التي اشتراها الأستاذ (سكونك) من تاجر العاديات كندو.

بالرغم من أن أعمال المسح والتنقيب الأثري في منطقة قمران وكهوفها كانت تسير على قدمٍ وساق منذ سنة ١٩٤٩ والتي أدت إلى اكتشاف المزيد من تلك المخطوطات وأهمها المخطوطة النحاسية، إلا أن ما كان يشغل بال الحكومة الأردنية أيضًا هو آلاف القطع والجذاذات من تلك المخطوطات التي كانت منتشرة بين أيدي الناس وقد أفلحت الجهود التي بذلها السيد هاردنج والمتحف الفلسطيني بإنقاذ جزء ليس بالقليل منها، فبقاؤها بين أيدي الناس يعني ضياعها وضياع ما تحويه من معلومات ومن جانب آخر يعني تسريبها إلى الجانب الإسرائيلي الذي لم يألُ جهدًا في الاستيلاء عليها، فكان توجه الحكومة الأردنية في ذلك الوقت هو تأمين المبالغ اللازمة لشراء تلك القطع والجذاذات والتي بلغ عددها ما يقرب من ١٤ ألف جذاذة مختلفة الأحجام وصل سعر السنتيمتر المربع الواحد منها إلى دينار أردني واحد، فقامت بعض المؤسسات والمعاهد الدولية باقتراح قيامها بشراء تلك المخطوطات نظير حصولها على حصة منها، إلا أن مجلس الوزراء الموقر قرر بجلسته بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٦ برئاسة دولة السيد توفيق أبو الهدى الموافقة على تخصيص مبلغ (١٥٠٠٠) دينار لشراء تلك المخطوطات وبتشكل لجنة مكونة من مدير الآثار السيد لانكستر هاردنج و مفتش الآثار السيد عبدالكريم غرايبة ووكيل وزارة المالية ووكيل وزارة المعارف في ذلك الوقت لتقدير القيمة المادية لتلك القطع والجذاذات من المخطوطات الموجودة في متحف الآثار الفلسطيني، حيث خلُصت تلك اللجنة في تقريرها المؤرخ في ١٩٥٢/١٢/١٣ بشراء تلك الجذاذات بمبلغ (١٤٩٦٣) دينارًا أردنيًّا تُدفع من خزينة المملكة الأردنية الهاشمية، وهذا ما تم. وهنا لابد لنا من وقفة قصيرة، فهذا المبلغ يُعتبر مبلغًا ضخمًا في ذلك الوقت قياسًا لدولة صغيرة ناشئة لم تتعافَ بعد من آثار حرب ١٩٤٨ وما نتج عنها من أعباء مالية وتدفق مئات الآلاف من اللاّجئين عليها، إلا أن هذا يعطينا مؤشرًا على ما كانت تشكله الآثار واللقى الأثرية من أهمية قومية وحضارية لدى صانع القرار في تلك الفترة. لم تمضِ فترة قصيرة على شراء تلك المخطوطات إلا وظهر للعلن مجموعة أخرى منها في أيدي المواطنين مما شكّل تحديًا جديدًا للحكومة الأردنية المرهقة ماليًّا ، في كيفية تأمين المزيد من الأموال لحماية تلك المخطوطات، فجاء الاقتراح مجددًا من المعاهد والمؤسسات الدولية بأن تقوم هي بشراء تلك الدفعة الجديدة مقابل دراستها والحصول على حصتها منها، لقد لقي هذا المُقترح التأييد من قبل البعض بسبب ما تعانيه خزينة الدولة من إرهاق مالي من ناحية ورغبةً بالحفاظ على تلك المخطوطات وحمايتها من ناحية أخرى، فبقاؤها بين يدي المؤسسات العلمية خيرٌ من بقائها بين أيدي الناس أو تسريبها إلى الكيان الإسرائيلي، في حين رأى من عارض هذا المُقترح أن تلك المخطوطات هي مُلكية وطنية لا يجوز امتلاكها إلا من قبل الحكومة الأردنية. وعلى هذا فقد جاء قرار مجلس الوزراء الموقر برئاسة دولة السيد فوزي الملقي بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧ (بالموافقة على تولي المؤسسات العلمية والجمعيات الأثرية والمتاحف التي تلقت دائرة الآثارعروضها بدفع أثمان هذه المخطوطات وحفظها لديها ودراستها وتصويرها وإعدادها للنشر تحت إشراف مدير الآثار الشخصي ومعرفته ومسؤوليته)، ويُلاحظ من صيغة ذلك القرار بأنه لم يُشر إلى قيام تلك المؤسسات بالحصول على حصتها من تلك المخطوطات أو إخراجها خارج البلاد، وهذا ما أثار جدلًا بين تلك المؤسسات حول أحقيتها بامتلاك حصتها من تلك المخطوطات نظير المبالغ التي دفعتها، وظل ذلك الموضوع بين أخذٍ وردّ إلى أن جاء قرار مجلس الوزراء الموقر برئاسة دولة السيد هزاع المجالي بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٨ بالإحتفاظ بكافة مخطوطات البحر الميت في دائرة الآثار الأردنية وإعادة المبالغ التي دفعتها المؤسسات العلمية والجمعيات الأثرية والمتاحف من خزينة الدولة الأردنية وهذا ما تم، حيث تم إعادة دفع المبالغ التي تم دفعها سابقًا على النحو التالي:

- مكتبة الفاتيكان (٤٠٠٠) دينار أردني.
- جامعة هايدلبرغ الألمانية (٣٦٦٠) دينار أردني.

- جامعة مكجل الكندية (١٩٥٦٣) دولار كندي.
- جامعة مانشستر البريطانية (٢٠٠٠) جنيه استرليني.
- جامعة دروما كورميك/ شيكاغو (٦٠٠٠) دولار أمريكي.

فكان مجموع ما تم إعادة دفعه لتلك المؤسسات هو (١٨٥١٠) دنانير وإذا أُضيف له ما تم دفعه لقاء المجموعة الأولى من تلك المخطوطات والبالغ (١٤٩٦٣) دينارًا، يصبح مجموع ما دفعته الحكومة الأردنية ثمنًا لتلك المخطوطات فقط هو (٣٣٤٧٣) دينارًا أردنيًّا ، هذا من دون المخطوطات التي قامت بالكشف عنها خلال أعمال التنقيب والذي كان معظمها محفوظًا في متحف الآثار الفلسطيني في مدينة القدس عند احتلالها من قبل القوات الإسرائيلية إبان حرب ١٩٦٧.

لم تكن عملية دراسة وتجميع آلاف القطع والجذاذات من تلك المخطوطات بالأمر السهل، والذي تطلّب من الحكومة الأردنية تشكيل فريق دولي من المختصين، من أمريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا وبولندا للقيام بهذه المهمة ونشر نتائج عملهم بالشكل العلمي، وقد تمكن ذلك الفريق خلال المدة من ١٩٥٣ ولغاية ١٩٦٧ من نشر ثلاث مجلدات عن نتائج عمله، ليُصدر مجلدين آخرين في بداية سبعينيات القرن الماضي كانا معدين للنشر قبل استيلاء قوات الإحتلال الإسرائيلي على بقية الضفة الغربية ومدينة القدس ومتحفها ومايحتويه من آثار.

لقد كان احتلال الضفة الغربية والاستيلاء على القدس الشريف ومتحف الآثار الفلسطيني ومحتوياته، من أصعب المراحل في تاريخ الدولة الأردنية، وقد قام المشروع الأردني لمخطوطات البحر الميت مشكورًا بتوثيق الرواية الشفهية للدكتور عاصم برغوثي، أمين متحف الآثار الفلسطيني خلال فترة احتلاله، حيث قام بتوثيق عملية احتلال القوات الإسرائيلية للمتحف لحظةً بلحظة، وكيف وضع الإسرائيليون نُصب أعينهم الإستيلاء على مخطوطات البحر الميت بالدرجة الأولى.

إن ماقامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي يخالف ويتعارض مع كافة مواثيق وأنظمة منظمة الأمم المتحدة وبنود الإتفاقيات الدولية التي أقرتها. فالضفة الغربية عند احتلالها كانت جزءًا لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بموجب اتفاقية الوحدة بين الضفتين المُعلنة بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤، فمع إعلان بريطانيا يوم ١٥ أيار من سنة ١٩٤٨ إنهاء انتدابها عن الأراضي الفلسطينية وإعلان بن غوريون قيام دولة اسرائيل، دخلت قوات الجيوش العربية من الأردن وسوريا ومصر والعراق والسعودية ولبنان والمتطوعون العرب، للدفاع عن الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، إلا أن تلك الحرب انتهت بنكبة العرب التي نتج عنها ضياع أكثر من ثلاثة أرباع أرض فلسطين التاريخية، ليتمكن الجيش العربي الأردني الذي روى بدمائه تراب فلسطين الطهور من المحافظة على مدن وقرى الضفة الغربية ودرّتها مدينة القدس، وليصبح خط الهدنة أو ما بات يُعرف بالخط الأخضر، هو الحد الفاصل بين القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية، ونتيجةً لما آلت إليه مجريات تلك الحرب، فقد كان توجه القيادة السياسية، أن الحل الأمثل والذي فيه مصلحة القضية الفلسطينية هو إعلان الوحدة بين ضفتي النهر، تماشيًا مع مخرجات مؤتمر أريحا بإعلان وحدة الضفتين ضمن حدود المملكة الأردنية الهاشمية والمناداة بالملك عبدالله الأول ابن الحسين ملكًا عليها، ليتم إعلان تلك الوحدة رسميًّا يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٠، وبما أن الحديث يطول عن حيثيات تلك الوحدة وانعكاساتها على سكان شطري النهر سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا ، فما يهمنا هو انعكاس تلك الوحدة على الجانب الأثري، حيث حرصت دائرة الآثار العامة على حماية المواقع الأثرية في مدن وقرى الضفة الغربية، والتي كان يتحيّن الجانب الإسرائيلي أي فرصة للاستيلاء عليها وعلى معثوراتها في مئات المواقع الأثرية سواءً في القدس ونابلس وجنين وأريحا وقمران وغيرها من مدن وقرى الضفة الغربية، فكانت أعمال الإدارة والحراسة والإستملاك تتم من موازنة الدولة الأردنية، وكذلك الأمر بالنسبة لأعمال التنقيب والصيانة والترميم في مئات المواقع والتي كانت تتم من خلال كوادر دائرة الآثار الأردنية أو بالاشتراك مع البعثات الدولية المُصرّح لها بالعمل من خلال حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، أما متحف الآثار الفلسطيني أو ما كان يُعرف بمتحف (روكفلر) وموجوداته سواءً من الضفة الشرقية أو الغربية فالحديث يطول عنه، ولكن ما يهمنا هو أن يعرف القارئ الكريم بأن ملكية المتحف وإدارته قد آلت إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالطرق القانونية

الرسمية ضمن تسلسل زمني وبطلب من مجلس إدارة المتحف وعدم ممانعة من المتبرع الرئيسي السيد (جون روكفلر)، ليصدر بتاريخ ١٩٦٦/٨/١٥ القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ والمسمى قانون متحف الآثار الفلسطيني لسنة ١٩٦٦، والذي وضّحت بنوده المسؤولية القانونية لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن ذلك المتحف والتزاماتها نحوه وطريقة إدارته، وقد كان يشغل منصب مدير المتحف عند احتلاله من قبل القوات الإسرائيلية إبان حرب ١٩٦٧ السيد عارف العارف في حين كان الدكتور عاصم برغوثي يشغل منصب أمين المتحف.

وعودًا بنا إلى موضوع مخطوطات البحر الميت وما آل إليه حالها عقب استيلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي عليها، فقد رفض أعضاء الفريق الدولي وعلى رأسهم رئيس الفريق، رولان ديفو التعاون مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي للعمل من خلالها على مخطوطات البحر الميت وذلك نتيجةً لاستيلائها على تلك المخطوطات بطريقة غير قانونية، في حين رفضت السلطات الإسرائيلية السماح لأي جهة أو شخص بالاطلاع على تلك المخطوطات إلا من خلالها، وقد توقف العمل على تلك المخطوطات منذ استيلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي عليها سنة ١٩٦٧ وذلك لغاية سنة ١٩٩٠، عندما قامت السلطات الإسرائيلية في تلك السنة بتكليف السيد (إمانويل توف) يشاركه مئة وخمسين باحثًا للعمل على تلك المخطوطات في مخالفة صارخة لكل الأعراف والمواثيق والاتفاقات الدولية كونها سلطة احتلال لا يحق لها نهائيًّا التصرف بما وقع تحت يديها من آثار، لينتهي ذلك الفريق من عمله سنة ٢٠٠٩، وليصدر عنه ٤١ مجلدًا تشتمل على قراءة ل (١٠٠٠) مخطوط من تلك المخطوطات تم تجميعها من خلال ما يقرب من (٣٢٠٠٠) جذاذة. إلى جانب ذلك قامت سلطة الاحتلال الإسرائيلي سنة ٢٠٠٠ بنقل تلك المخطوطات من مكانها الأصلي في متحف الآثار الفلسطيني إلى متحف آخر أنشأته في القدس الغربية أسمته متحف معبد الكتاب في تحدٍّ آخر صارخ للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وخاصة البنود (١٧ و١٨ و١٩) من ميثاق المؤتمر الدولي لحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المنعقد في مدينة لاهاي سنة ١٩٥٤ والذي أقرته الأمم المتحدة، واتفاقية نيودلهي سنة ١٩٦٦ وباريس سنة ١٩٦٨.

إن مخطوطات البحر الميت وعشرات الآلاف من القطع الأثرية التي كان يحتويها متحف الآثار الفلسطيني من مواقع أثرية تتوزع على ضفتي النهر؛ الشرقية والغربية، بالإضافة إلى مئات المواقع الأثرية في الضفة الغربية، تشكل موروثًا حضاريًّا لهذه الأمة، جذوره ضاربة لآلاف السنين في عُمق التاريخ، قد تم نهبها والاستيلاء عليها غصبًا وعدوانًا ، بما يتعارض مع كل الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وإن إبقاء هذه القضية حية في نفوس أصحاب الحق من أبناء أمتنا ومتابعتها قانونيًّا ودوليًّا هو مسؤولية تقع على عاتق كل فرد منا، وما قمنا به من خلال هذا المقال المختصر، هو تسليط الضوء على جزئية واحدة من ذلك الموروث المنهوب، وهي مخطوطات البحر الميت.